نقص في بذار الشعير بسبب تراجع إنتاجه الموسم الماضي

وزير الزراعة: العجز في المحروقات على مستوى القطر يصل إلى ٤٠ بالمئة

السماح بتصدير الأغنام لم يرفع أسعارها في السوق المحلية

السويداء - عبير صيموعة

بيّن وزير الزراعة محمد حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن» عدم وجود كميات كافية من بذار الشعير بسبب تراجع إنتاجه الموسم الماضي.

وأشار إلى وجود عجز بنسبة ٤٠ بالمئة في المحروقات على مستوى القطر ومع ذلك يتم تأمين المادة للأغراض الزراعية وفق المتاح، منوهاً بأنه يتم تأمين الأسمدة الزراعية للمحاصيل الإستراتيجية وأولها الحقلية الرئيسية على أن تكون المرحلة الثانية تأمين الأسمدة للأشجار المثمرة.

وأوضح قطنا أن زيارته لسويداء جاءت لمعرفة مطالب المزارعين والمشاكل التي تعترض تنفيذ زراعة المحاصيل الحقلية إضافة إلى التفاح والعنب التي تتميز بها المحافظة حيث كان من الضرورة زيارة المحافظة والوقوف على المشاكل التي واجهت الفلاحين وإيجاد الحلول لها، مشيراً إلى الحرص على زيارة عدة نشاطات لمعرفة تلك الإشكاليات ومعالجتها قبل استفحالها وقبل انتهاء الموسم مبيناً أن معظم الإشكاليات تركزت على تأمين مستلزمات الإنتاج من بذار ومحروقات وأسمدة إضافة إلى تأمين الأعلاف للمربين فضلاً عن إشكالية التسويق.

وأكد قطنا أن الوزارة تسعى بشكل دائم لتأمين كل مستلزمات الإنتاج للفلاحين ضمن الإمكانات المتاحة، مشيراً إلى أن الوزارة تسعى بكل ما لديها من إمكانات للعمل على استقرار مربي الثروة الحيوانية في البادية للمحافظة على هذه الثروة لما لها من أهمية وطنية.

ولفت إلى أن الوزارة زادت مخصصات المقنن العلفي من ٥ كغ للرأس الواحد إلى ١٠ كغ للرأس الواحد من الغنم وسوف يتم خلال الفترة القادمة بمعدل ٢ كغ، وذلك لوجود شح بالمواد العلفية وجفاف بالمراعي مما شكل ضغطاً كبيراً على المربين لافتاً إلى قيام الوزارة بدعم المقنن العلفي بـ٢٥ بالمئة من قيمة التكلفة.

وبالنسبة لصندوق تداول الأعلاف بين قطنا أن هذا الصندوق ونتيجة الجفاف الذي لحق بالمنطقة توقف العمل به منذ عام ١٩٩٨ جراء سحب كل أرصدته وحالياً تعمل الوزارة على إعادة إحياء هذا الصندوق عبر تأمين ١٠٠ مليار ليرة كموازنة للصندوق ليصار إلى منح المربين قروضاً لشراء أعلاف لزوم مواشيهم موضحاً أنه تم السماح بتصدير الأغنام، مشيراً إلى أن ذلك لم يؤد إلى رفع سعرها بالسوق المحلية.

وبالنسبة لإصلاح آبار البادية أكد الوزير قطنا أن الوزارة تسعى لإصلاح كل الآبار الموجودة في البادية حيث تم إصلاح ست آبار وبالتالي وضعها بالاستثمار مع وجود بئرين قيد الإصلاح إضافة إلى إصلاح عدد من الآبار الزراعية كما أنه سيتم تأمين صهريج مازوت لمنطقة البادية بشكل دائم مزود بعداد لتأمين المازوت لأصحاب الآليات بالتنسيق مع الجهات المعنية بالمحافظة بعد أن تبين صعوبة الحصول على المادة من محطات المدن بسبب البعد وارتفاع التكاليف.

وفي رده على سؤال «الوطن» حول دور الوزارة بدعم مزارعي التفاح والعنب وما يواجه هذا القطاع من مشاكل وصعوبات ولاسيما تسعيرة التفاح، أكد الوزير سعي الوزارة لإيجاد حلول لها بالتنسيق مع الجهات صاحبة العلاقة حيث تقوم الوزارة بوضع تكاليف الإنتاج بداية ومن ثم تقوم بالتواصل مع وزارة الاقتصاد للتنسيق مع المصدرين للمادة والوقوف على المشاكل التي تواجه عملية التسويق وما يتبعها من وجود دلائل المتقيي للمبيدات ضمن المنتج مؤكداً سعي الوزارة إلى إيجاد حلول لها وفق المتاح.

هذا واستمع وزير الزراعة خلال جولته التي قام بها على عدد من قرى المحافظة التي كانت بدايتها من قرية الصورة الكبيرة، إلى مطالب الفلاحين ومربي الثروة الحيوانية التي تمحورت حول تأمين الدعم الزراعي لمزارعي الشعير من خلال توفير مستلزمات الإنتاج خاصة المازوت لزوم الجرارات الزراعية والبذار.

وأكد مربو الثروة الحيوانية لدى قرى (الأصفر- اشهيب - المقص الأشعري- بجرات) ضرورة الإسراع أولاً بإصلاح الآبار الزراعية المستخدمة للشرب ولسقاية المواشي والمعطلة منذ فترة وإصلاح الآبار الزراعية الموجودة في البادية والتي تعرضت للتخريب من المجموعات الإرهابية المسلحة، وذلك بهدف تأمين المياه للسكان وللثروة الحيوانية.

وطالب المربون بضرورة تأمين مادة المازوت لأليا تهم ليتمكنوا من نقل المياه إلى مواشيهم في المراعي لتجنيبهم شراء المازوت من السوق السوداء إضافة لتأمين المادة العلفية لمواشيهم من المؤسسة العامة للأعلاف جراء ارتفاع أسعارها لدى القطاع الخاص والعمل على إعادة تفعيل مركز أعلاف القصر الواقع على تخوم البادية لكونه خارج الاستثمار منذ أكثر من سبع سنوات وتضمنت المطالب أيضاً إعادة العمل بصندوق تداول الأعلاف بغية الحصول على قروض لشراء المادة العلفية مؤكدين أن هذه الثروة في خطر في حال لم يتم تأمين ما يلزم لها من مياه وأعلاف.

ومن ناحية ثانية طالب مزارعو قرية المتوثة بإعادة الكشف على بئرهم الزراعية ذات الغزارة المائية القليلة التي لا تكفي لسقاية أشجارهم فمعظم أشجارهم بات يتهاوى يباساً أمام أعينهم لعدم توافر المياه لها بالشكل الأمثل.

اجتماع صحي في اللاذقية لمتابعة أوضاع مرضى كورونا.. و«الصحة» تؤكد أن اللقاح لكسر موجات قادمة

مدير التربية لـ«الوطن»: تراجع الإصابات في المدارس مقارنة بالفترة الماضية

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم تقديم كامل الرعاية الصحية للمرضى المراجعين للمشافي والتوسع باستقبال مرضى كورونا، لافتاً إلى وضع إجراءات تنظيمية لاستقبال الحالات.

وخلال اجتماعه مع مديري الصحة والشؤون الاجتماعية ومشفى تشرين الجامعي، حول الوضع الصحي في المحافظة، أشار السالم إلى أهمية التنسيق القائم بين المشافي في وزارتي الصحة والتعليم العالي إضافة إلى الشؤون الاجتماعية بما ينعكس بشكل إيجابي على أرض الواقع.

ولفت محافظ اللاذقية إلى متابعة المرضى في منازلهم بالتنسيق مع الجمعيات، وذلك في إطار تعزيز مشاركة الجمعيات الأهلية في المساهمة بتوفير بعض الاحتياجات لتقديم الرعاية الصحية المتكاملة.

وأشار السالم إلى الاستمرار بتقديم كل التسهيلات لإعطاء اللقاحات ضد فيروس كورونا، ومنها في الوحدات الإدارية في حال رغبة عدد معين من الأهالي، ليتم إرسال فريق من مديرية الصحة كما حدث في بلدة كسب عبر تقديم اللقاح لنحو ٢٠٠ شخص من أهالي البلدة أو في المؤسسات والجهات العامة.

مدير الصحة هوازن مخلوف ذكر أن اللاذقية هي المحافظة الوحيدة التي لم ترسل أي مريض للعلاج خارجها.

وأشار مدير الصحة إلى استقبال حالات كثيرة من خارج المحافظة وتقديم الرعاية الصحية كاملة لكل المراجعين.

وقال مخلوف: إن اللقاح متوفر في المشافي والمراكز الصحية المنتشرة في مناطق المحافظة وريفها، مع الاستمرار بتقديم اللقاح فيها والاستعداد للتوجه إلى أي قرية أو وحدة إدارية يرغب الأهالي بتلقي اللقاح فيها.

وأكد مدير مشفى تشرين الجامعي لؤي نداف ومدير الصحة أهمية اللقاح في تجنب الإصابات الشديدة وكسر موجات الذروات القادمة خاصة أن اللقاح أثبت أنه آمن وفعال، مشيرين إلى عدم اضطرار أي مريض تلقى اللقاح للدخول إلى العناية المشددة كون الإصابة بعد اللقاح تكون خفيفة.

من جهته، أشار مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في اللاذقية عمار أحمد إلى الإجراءات التي اتخذتها المديرية بالتنسيق مع عدد من الجمعيات، لافتاً إلى تأمين خزانات من الأوكسجين بشكل دوري لعدد من المشافي ودعم القطاع الطبي عبر توفير بعض الأدوية التي يتم طلبها بالتنسيق مع مديرية الصحة وإدارة مشفى تشرين الجامعي.

وخلال الاجتماع تم عرض حجم الاستهلاك الزائد من مادة الأوكسجين إذ تم استجرار نحو ١٠ أطنان من الأوكسجين مع تعبئة نحو ٤٠٠ اسطوانة يومياً لكل مشفى يستقبل حالات كورونا، بما فيها من تكاليف مرتفعة إلى جانب استجرار الأدوية المطلوبة ومنها المخدرة لمرضى العناية المشددة وغيرها من المواد اللازمة لتقديم العلاج للمرضى مع الإجراءات المطلوبة لعمل المشافي بشكل عام.

وفي السياق، أكد مدير الترويا في اللاذقية عمران أبو خليل لـ«الوطن»، تراجع أعداد الإصابات بفيروس كورونا في القطاع التربوي، لافتاً إلى أن منحنى الإصابات بدأ بالتسطح مؤخراً نتيجة التوعية الصحية.

وأضاف أبو خليل: إن عدد الإصابات منذ بداية العام الدراسي حتى تاريخه بلغ ١٩ طالباً و١٥٩ إصابة ضمن الكادر التدريسي والتربوي، مشيراً إلى إغلاق ٧ شعب صفية.

وذكر أبو خليل أن الالتزام بالإجراءات الوقائية ومتابعة الصحة المدرسية للبيئة المدرسية وتطبيق البروتوكول الصحي في المدارس عموماً أدى إلى تسطح منحنى الإصابات مقارنة بالفترات الماضية.

وأكد مدير التربية على التشدد بالتعليمات الوزارية والتشدد بالإجراءات الوقائية والتعقيم للحد من انتشار الفيروس، مع التأكيد على ارتداء الكمامة وغسل اليدين والحرص على النظافة الشخصية بشكل عام.

أولياء أمور يشتكون طلب مدارس لمبالغ كبيرة كتعاون ونشاط

مدير تربية حمص لـ«الوطن»: التبرعات طوعية وكل طالب يتبرع بما يرغب

حمص - نبال إبراهيم

وردت لـ«الوطن» العديد من شكاوى أهالي طلاب المدارس بمختلف المراحل التعليمية عن قيام إدارات بعض المدارس بطلب مبالغ مالية كبيرة نسبياً تصل إلى ما يزيد عن ٣ آلاف ليرة سورية في بعض المدارس كتعاون ونشاط من أبنائهم الطلبة بوجه غير قانوني ومنطقي مقارنة بما كان سائداً خلال الأعوام الدراسية السابقة، وتفاوتت هذه القيمة ما بين مدرسة وأخرى حسب المنطقة.

وعلى سبيل المثال بين أحد المشتكين أن لديه أربعة أولاد في المدارس والمطلوب منه أن يدفع ما يزيد عن ١٠ آلاف ليرة سورية كتعاون ونشاط لأولاده الأربعة، حيث إنه تم الطلب من كل ولد مبلغاً مختلفاً عن الآخر، كرسم تعاون ونشاط ودفتر طلائع ومجلة وغير ذلك.

وأشار عدد آخر من المشتكين إلى أن دفاتر الطلائع للأعوام السابقة فارغة تماماً عند أولادهم من دون أن يكتب عليها أي شيء، وعلى الرغم من ذلك ترفض المدرسة إلا أن يشتري الطلاب دفاتر جديدة، ما يضيف على عاتقهم مصاريف جديدة لم تكن بالحسبان وخاصة مع الظروف المعيشية الصعبة.

من جهته بين مدير التربية في حمص وليد مرعي في تصريح لـ«الوطن» أن قانون النظام الداخلي يوضح قيمة المبلغ المحدد كتعاون ونشاط في المدارس بمختلف المراحل التدريسية، موضحاً أن آخر تعديل للتعاون والنشاط صدر في عام ٢٠٠٤ بقيمة ٨١ ليرة سورية للحلقة الأولى و٩٠ ليرة للحلقة الثانية و١٠٥ ليرات للمرحلة الثانوية وذلك عن كل طالب خلال العام الدراسي.

وأشار إلى صدور قرار وزاري من وزير التربية في عام ٢٠٠٨ يتضمن السماح بقبول التبرعات من أهالي الطلاب وأولياء أمورهم لدعم صندوق التعاون المدرسي فقط، وذلك وفق آلية محددة تتم من خلال الاجتماع مع أولياء أمور الطلاب وبحث قيم التبرعات بحيث تناسبهم لدعم صندوق المدرسة وفق محضر جلسة، وبعد ذلك يجب الحصول على موافقة مديرية التربية قبل جمع التبرعات وبعد الحصول عليها، على أن يتم جمع التبرعات وفق إيصالات رسمية.

وأكد مرعي أن التبرعات من قبل الطلاب وأوليائهم هي طوعية وغير إلزامية على الإطلاق ولا يمكن لأي أحد أن يلزمهم بدفعها، وليست شرطاً على إدارة المدارس التي حصلت على موافقة رسمية بجمع تبرعات أن تقوم بجمعها من كل الطلاب، وأن كل طالب يتبرع بما يرغب به من قيمة مالية مهما كانت ضئيلة.

ولفت إلى أنه في حال تم ضبط أي مخالفة حول ذلك في إحدى المدارس يحال مدير المدرسة ولجنة التعاون فيها إلى الرقابة الداخلية للتحقق من المخالفة ومدى المعلومات الواردة للمديرية واتخاذ الإجراءات القانونية أصولاً بحق المخالفين من المدير وأعضاء اللجنة وفرض العقوبات اللازمة والتي تصل إلى التغريم والعزل.

وبين مرعي وصول العديد من الشكاوى إلى المديرية من قبل عدد من أولياء أمور الطلاب حول ذلك وتمت معالجتها وفق القانون أصولاً، مشيراً إلى أن المديرية منحت منذ بداية العام الدراسي ما بين ٦٠ إلى ٧٠ موافقة تبرعات رسمية لمدارس بالمدينة والريف بناءً على محضر اجتماع مجلس أولياء الطلاب مع إدارة المدرسة.

في ضوء التكاليف العالية لأجور النقل.. هل تكون السكك الحديدية الحل؟

الفارس لـ«الوطن»: لدينا عقارات سنطرحها للاستثمار في حلب وحمص واللاذقية

محمود الصالح

بين المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية نجيب الفارس أن الأضرار التي تعرضت لها شبكة الخطوط الحديدية تجاوز ٢,١٨٥ تريليون ليرة سورية، حيث إن منشآت وشبكات الخطوط الحديدية السورية ومحطاتها وقاطراتها وعربات نقل الركاب وشاحنات نقل البضائع ومراكز الصيانة والإصلاح ومنظومة الإشارات والاتصالات قد تعرضت إلى تخريب وتدمير ممنهج نتيجة الحرب العدوانية الظالمة على سورية منذ عام ٢٠١١ مما أدى إلى توقف حركة القطارات على أغلب محاور الشبكة.

ورأى فارس في حديث لـ«الوطن» أن دعم وتفعيل شبكة السكك الحديدية هو الحل الأمثل لحل مشكلة النقل وخاصة في جانب الشحن منه نظراً للتكاليف الكبيرة المترتبة على تكاليف النقل التقليدي قياساً إلى تكاليف الشحن السككي.

وقال: انطلاقا من هذه الحقيقة قامت وزارة النقل والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية التابعة لها بتحديد أولويات التوسع في مجال قطاع النقل السككي وسبل تطويره واستكمال عمليات تأهيل الخطوط والقاطرات والتجهيزات والعربات الخاصة بنقل الحبوب والمواد الأولية والمشتقات النفطية والفيول إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية وغيرها، وتأمين المتطلبات اللازمة لذلك، وإعطاء الأولوية أيضاً لإعادة تأهيل منظومة السكك الحديدية وتوسيعها وفقاً للأولويات والخطط المعتمدة بما يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ونقل مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية وتسويق المنتجات وتشجيع قطاع الأعمال لاستئناف نشاطه في مختلف المناطق والمحافظات.

وبين أن إيرادات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية جراء نقل الركاب والبضائع منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر أيلول ٣٨٥٣ مليوناً بزيادة /٤٥/ عاماً، وذلك في مراكز الصيانة الإسعافية التابعة للمؤسسة في حلب – محطة جبرين، والعمل مستمر لتعمير باقي الصهاريج، وتضمنت الأعمال كذلك تأهيل وإجراء صيانات رئيسية لـ/٤/ آليات سككية خاصة بأعمال إنشاء وصيانة الخط الحديدي للمحافظة على جاهزيته الفنية التي تعرضت للأضرار نتيجة الأعمال التخريبية للعصابات الإرهابية، إضافة لإصلاح لـ/٥/ قاطرات فئة /٢٨٠٠/ حصان من أصل /١١/ قاطرة تجاوز عمرها الاستثماري /٣٥/ عاماً، وإجراء إصلاحات رئيسية للشاحنات السككية التي تضررت نتيجة الأعمال الإرهابية وتعرضها لقذائف متنوعة وهي /٥٩/ صهريجاً لنقل الفيول و/٣٠/ صهريجاً لنقل الحبوب و/٣٥/ شاحنة مسطحة سداسية الأقطاب لنقل البضائع و/١٠/ شاحنات لفرش مادة.

كما تم إجراء صيانات كبيرة وشاملة لـ/٧/ مجموعات قطار ترين سبت وذلك بعد توقفها منذ عام ٢٠١١ وتعرضها للقذائف أثناء وجود الإرهابيين في ريف حلب، إضافة إلى تعمير /٨/ روافع أرضية استطاعة كل رافعة /٣٠/ طناً في مراكز الصيانة الإسعافية بمحطة جبرين بحلب.

وتم تنفيذ مشروع تصنيع شاحنات سككية قلاب محلياً عدد /٦٠/ لنقل الإحضارات الحصوية من خلال الاستفادة من الشاحنات السككية المتوافرة لدى المؤسسة لتأمين نقل الإحضارات الحصوية وذلك بعد أن تم إعداد دراسة تنفيذية لها بالتعاون مع الخبراء الفنيين من الجامعات السورية، وتعمير ١٥ قاطرة جر استطاعة /٣٢٠٠/ حصان محلياً، وتصنيع بعض مواد القسم العلوي (جيائر – مواد تثبيت –... إلخ) وبعض قطع الغيار محلياً من خلال إعادة تدوير المواد المستهلكة لدى المؤسسة، وإعادة تأهيل وإعمار التفريعات السككية بين محطات توليد الكهرباء في محردة والزارة بمحافظة حماة، وتفريعة صوامع كفربهم بحماة، وتفريعة (صوامع الغزلانية – وصوامع ومطحنة تشرين بعدرا)، واستكمال تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل الخطوط الرئيسية العاملة حالياً واستكمال تنفيذ العقود العائدة لها على محور (حلب – حماة – حمص – دمشق) ومحور(مناجم الفوسفات – حمص– طرطوس – اللاذقية).

وإعادة تأهيل وإعمار التفريعة السككية من محطة الضمير إلى محطة توليد الكهرباء في ريف دمشق ووضعت بالاستثمار.

وتم إعادة تأهيل وإعمار التفريعة السككية من محطة الضمير إلى المدينة الصناعية بعدرا (بطول ١٦كم) التي تعرضت سابقاً إلى عمليات التخريب والسرقة من العصابات الإرهابية لربط الفعاليات الإنتاجية للمدينة الصناعية بعدرا بالمرافئ السورية (وخاصة معمل الإسمنت وقد وضعت بالاستثمار.

ولفت إلى أنه تم تعمير٢٢ صهريجاً سككياً لنقل الفوسفات والحصويات وضعت بالاستثمار وكانت متوقفة منذ ٢٠١١ حيث تجاوز عمرها الاستثماري /٤٥/ عاماً، وذلك في مراكز الصيانة الإسعافية التابعة للمؤسسة في حلب – محطة جبرين، والعمل مستمر لتعمير باقي الصهاريج، وتضمنت الأعمال كذلك تأهيل كمية المواد المطلوبة إلى الفعاليات الإنتاجية المختلفة.

وأشار الفارس إلى إنجاز عدد من المشاريع التي وضعت في الاستثمار ومنها إعادة تأهيل وإعمار محور حلب – حماة – حمص – دمشق بطول ٤٠٠ كم، حيث يرتبط بهذا المحور سكك حديدية تصل إلى فعاليات اقتصادية متنوعة ومهمة وحالياً وضعت بالاستثمار من أجل قطارات البضائع، وكذلك تنفيذ تفريعة سككية لنقل الحصويات ذات الجودة الفنية الممتازة من مقالع حسياء في حمص إلى محافظتي اللاذقية وطرطوس وبانياس، وحالياً يتم النقل حسب الطلبات الواردة، وعن استثمارات المؤسسة أوضح المدير العام أن المؤسسة تمتلك عقارات كبيرة ومتعددة في كل من حلب – حماة–حمص–اللاذقية، وتعمل على تحديث الخريطة الاستثمارية لهذه العقارات من أجل طرحها للاستثمار، كما تعمل المؤسسة على نقل ملكية هذه العقارات إلى أملاك باسم المؤسسة وإعادة فرزها وتغيير الصفة التنظيمية والعمرانية لها لتصبح عقارات سياحية وتجارية لتتمكن المؤسسة من طرحها للاستثمار وفق برنامج محدد، وذلك للاستفادة من عائدات الاستثمار للإنفاق على مشاريع المؤسسة لتحقيق برامج وخطط المؤسسة في عملية النقل ورفد خزينة الدولة بموارد مالية إضافية وخلق فرص عمل جديدة.

وعن عملية الربط السككي مع دول الجوار أوضح المدير العام أن المؤسسة تسعى من خلال وزارة النقل لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتطوير خط حديد مرفأ طرطوس–حمص–مناجم الفوسفات بطول /٢٨٦/كم وإنشاء خط جديد مناجم الفوسفات – البوكمال – الحدود العراقية بطول /٢٧٠/كم وفق المعايير الفنية والخدمية المعتمدة دولياً لاستكمال هذا المحور وتأمين الربط السككي مع العراق وتأمين مستلزمات استثماره (معدات وتجهيزات مراكز الصيانة والإصلاح والأدوات المحركة والمتحركة ونظام الإشارات والاتصالات) لما له أهمية كبيرة في النقل الدولي.